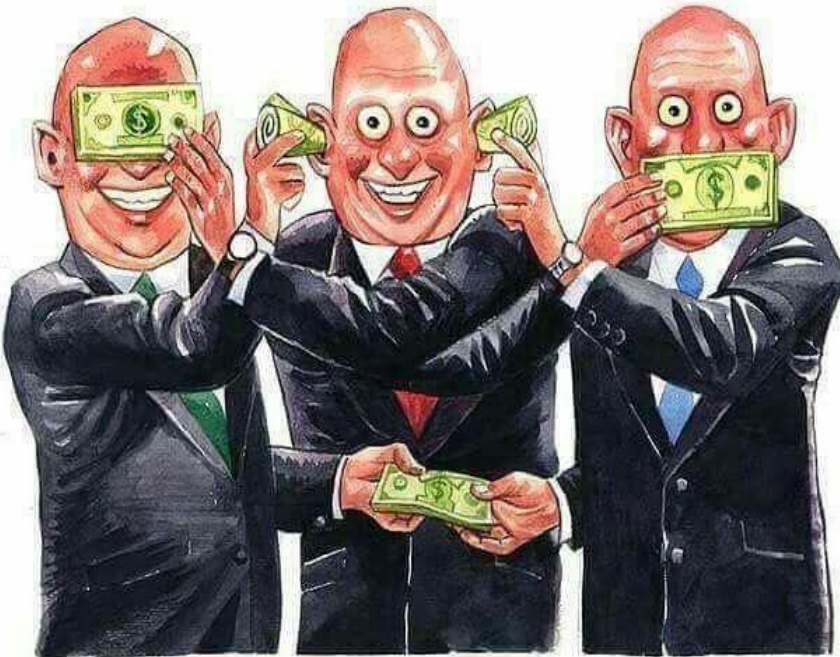


Corruption الفساد



تعريف الفساد

- تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه سوء استخدام السلطة والنفوذ والمنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية أو مصالح خاصة أي استغلال المسئول العام منصبه من أجل تحقيق مصلحة شخصية لنفسه أو لجماعته.



• أما اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد **UNCAC**

عرفت الفساد من خلال الإشارة إلى المجالات التي يترجم فيها الفساد إلى الأفعال والممارسات الفعلية على أرض الواقع التي اعتبرت أشكال من أشكال الفساد، ومن ثم طالبت بتجريم هذه الممارسات وهي:

✓ الرشوة بصورها المختلفة في القطاعين العام والخاص،

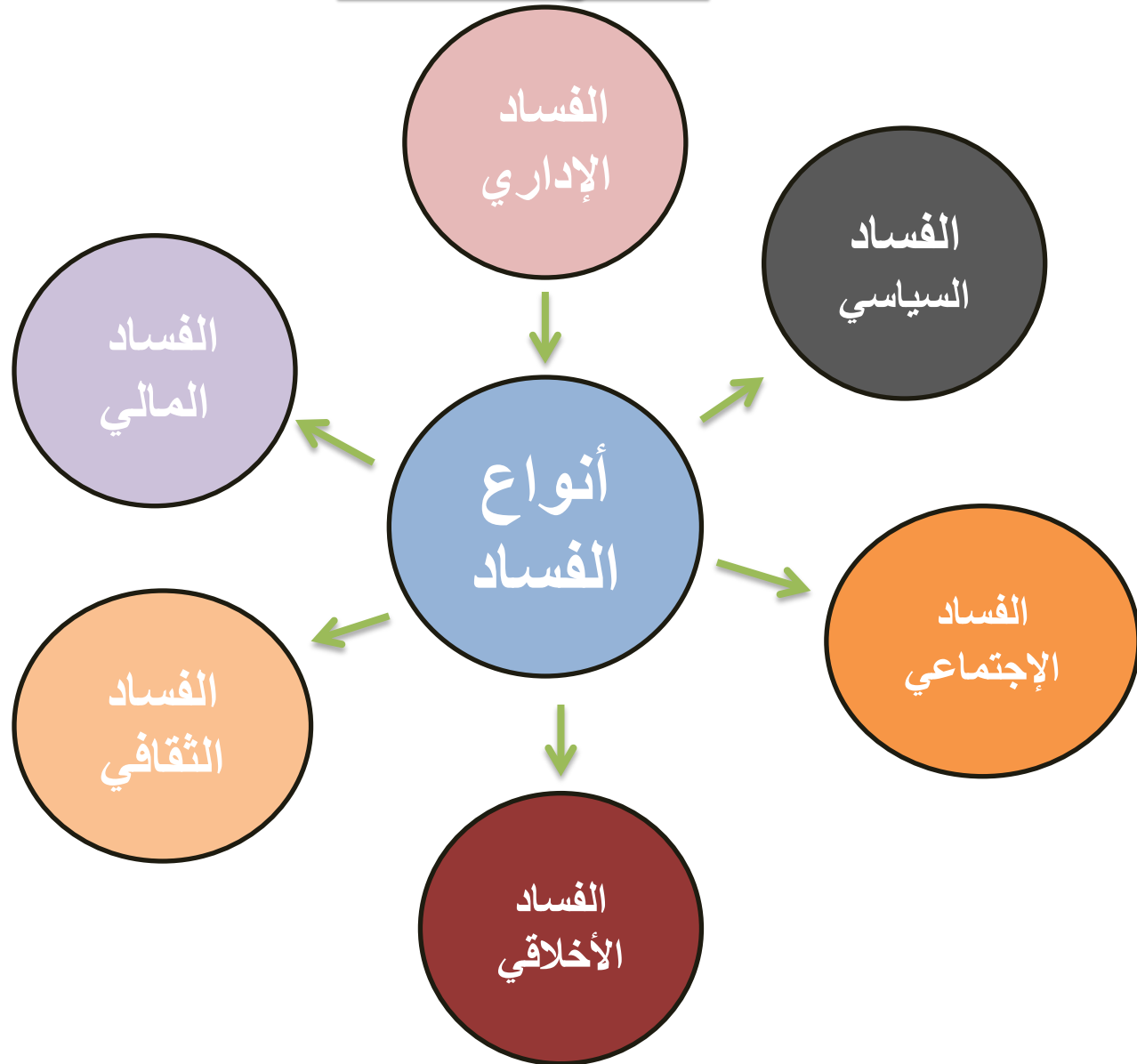
✓ والإختلاس بصوره المختلفة،

✓ استغلال النفوذ واساءة استغلال السلطات الوظيفية،

✓ وغسل الاموال والكسب والإثراء غير المشروع وغيرها من أوجه الفساد الأخرى



أنواع الفساد



Financial corruption

أولاً: الفساد المالي



- ويتمثل في مخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة .

- بعبارة أخرى يمثل الفساد المالي تهرباً من الضمانات التي تحكم التصرف مالياً والتحايل عليها لتحقيق مكاسب خاصة، ويمكن توضيح تلك الصور من الفساد المالي بإيجاز على النحو التالي:

1- الكسب أو الإثراء غير المشروع : Illicit enrichment :



من أين لك هذا ؟ فلا شك بأن
ثراء الموظف وحصوله على
أموال وممتلكات لا يستطيع
إثبات مشروعيتها أو كيف
حصل عليها.

2- الرشوة : Bribery

تعني الرشوة الحصول على
أموال أو أي منافع أخرى من
أجل تنفيذ عمل مخالف
للأصول الشرعية، أو من أجل
عدم تنفيذ عمل.



3- إختلاس المال العام: Embezzlement of Public Money



يعرف إختلاس المال العام بأنه قيام موظف عمومي بالإختلاس عمدًا لصالحه أو لصالح شخص أو كيان آخر ممتلكات مالية عمومية أو خصوصية أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم موقعه أو تسريبها بشكل آخر.

4- إهدار المال العام Wasting Public Money



- يقوم الموظف العام بإعفاء بعض الشركات أو بعض المواطنين من الضرائب المستحقة عليهم دون وجه حق أو استعمال مقدرات المؤسسة المالية كسيارات المؤسسة، ومعدات وأجهزتها لأغراض شخصية أو لتغطية مصاريف السفر والإقامة خارج البلد دون وجه حق على حساب المال العام.

5- غسيل الأموال : Money Laundering



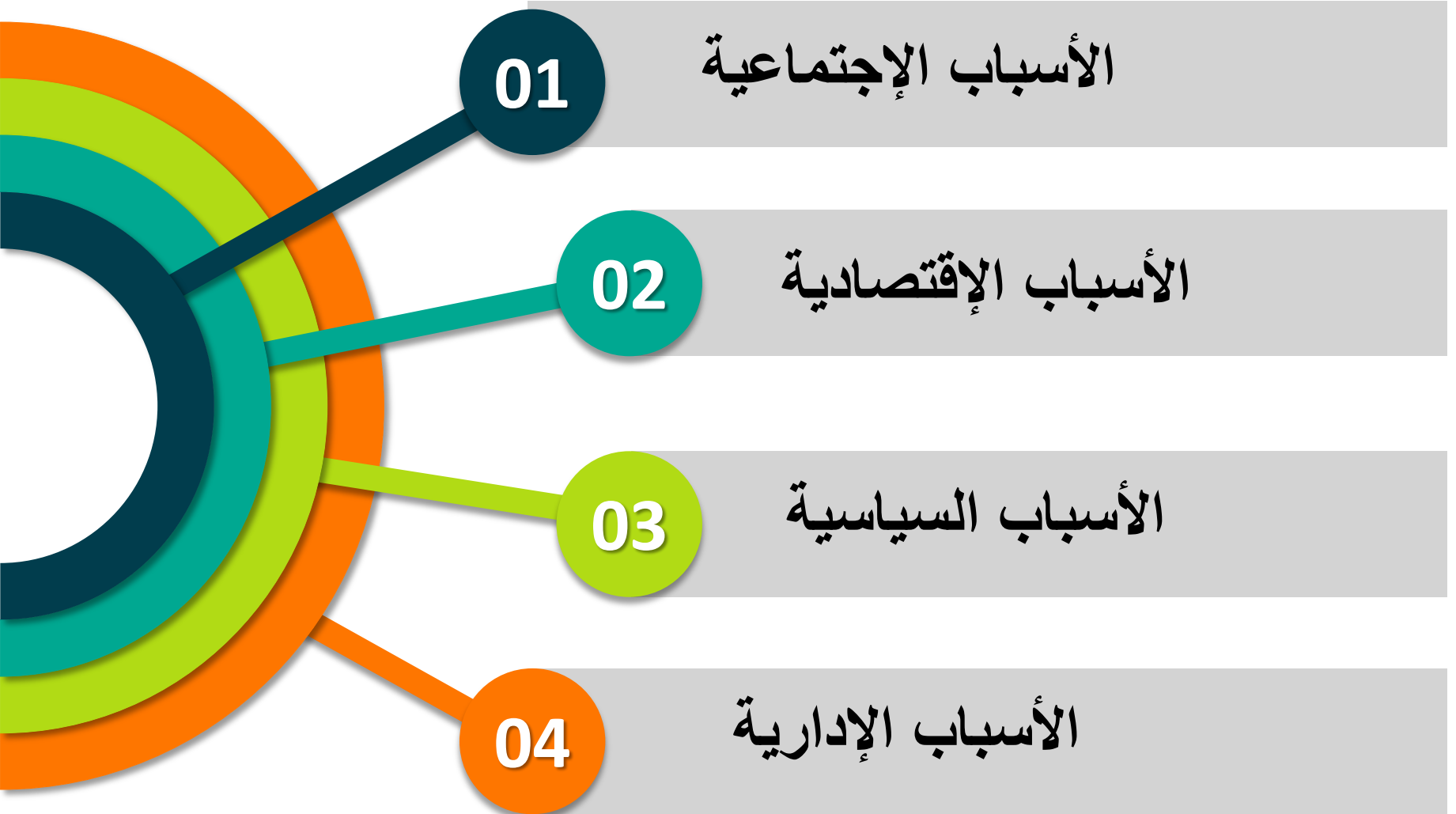
إن غسيل الأموال يمثل جريمة لاحقة لنشاط جمع مال بطرق غير مشروعة وخوفا من المسائلة عن مصدر الأموال كان لزاما إخفاء مشروعية على ذلك المال حتى يسهل التعامل معه دون إخفاء الشكوك والأدلة القانونية على الأعمال الإجرامية السابقة.

5- غسيل الأموال: Money Laundering

إن ظاهرة غسيل الأموال هي العملية التي تتم بموجبها إعادة تدوير الأرباح الناتجة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي والأنشطة غير المشروعة لتمكينها من الدخول بشكل "مشروع" داخل النظام المالي العالمي بحيث يصبح من الصعب التعرف على المصادر المالية لهذه الأموال ومن ثم يمكن إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة.



أسباب الفساد المالي



أ- الأسباب الإجتماعية

1. ضعف مستوي الثقافة الدينية التي تمثل وازعاً دينياً قوياً.

2. قلة وعي الأفراد بحقوقهم الفردية وواجباتهم وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة علي النسب والقرابة والنزعة القبلية.



أ- الأسباب الإجتماعية



3. ضعف الرقابة المجتمعية وضعف دور المؤسسات الخاصة في الرقابة علي الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.

4. تلاشي الحدود بين الخطأ والصواب في مراحل دورة العمل للحصول علي الخدمة، بحيث أن الكثير مما يعد إثماً ولا شرعية له قد أصبح مقبلاً و مباحاً، فالرشوة صارت إكرامية أو بدل انتقال، والسمسرة أصبحت استشارة.

ب- الأسباب الاقتصادية



1. انخفاض مستويات الأجور خاصة في القطاع الحكومي مع الظن في صعوبة احتمالية الوقوع في قبضة العدالة.
2. استخدام إيرادات الدولة وتدفقات الدخل القومي في زيادة الثروات الخاصة لبعض العاملين في الدولة.
3. ضعف مستوى الشفافية في طرح الأعمال والمناقصات العامة.
4. التفاوت الكبير في مستويات الدخل للأفراد بالمجتمع.

ج- الأسباب السياسية



1. غياب أو نقص التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات علي مرتكبيها.
2. طغيان السلطة التنفيذية علي إختصاصات السلطة التشريعية وهو مايؤدي إلي الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة.
3. ضعف الإرادة أحياناً لدي القيادات لمكافحة الفساد وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة اتجاه عناصر الفساد.
4. غياب حرية الإعلام وعدم السماح له بالوصول إلي المعلومات والسجلات العامة.
5. تمتع بعض المسؤولين بسلطة التقدير وحصانتهم أحياناً ضد المساءلة.

د- الأسباب الإدارية

1. **تضخم الجهاز الإداري** بمعنى أن حجم القطاع العام يفوق احتياجاته وهذا من شأنه أن يعقد الإجراءات الإدارية ويضعف التواصل مع المواطنين بالإضافة إلى كونه هدراً لموارد الدولة.
2. **ضعف اليات المساءلة** داخل أجهزة الدولة بالتساهل والتغاضي عن أخطاء الموظفين العموميين وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة في حالة ارتكاب المخالفة.
3. **استغلال النفوذ والمناصب** لدى البعض.
4. **وجود مصالح وعلاقات تجارية** مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى واستخدام وسائل غي قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة أو قيامه بتصرف بضائع فاسدة.



اليوم الدولي لمكافحة الفساد أو اليوم العالمي لمكافحة الفساد

- اعتمدت الجمعية العامة، في 31 أكتوبر 2003، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وطلبت إلى الأمين العام أن يكلف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتولي مهام أمانة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية.



- اختارت الجمعية العامة يوم 9 ديسمبر سنوياً كيوم دولي لمكافحة الفساد، من أجل إذكاء الوعي عن مشكلة الفساد وعن دور الاتفاقية في مكافحته ومنعه. ودخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ في ديسمبر **2005**.



- حققت الاتفاقية منذ اعتمادها التزاما شبه عالمي، حيث بلغ عدد الدول الأطراف فيها **190 دولة**، مما يمثل شهادة على التزام المجتمع الدولي الثابت بالقضاء على الفساد وتأثيره الضار على السلام والعدالة والتنمية المستدامة.

- مصر ترأس مجموعات عمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
بفينا بصفتها رئيس الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الاطراف في
الاتفاقية



أداة تقييم مخاطر الفساد

✓ تساعد الأداة الشركات الصغيرة والمتوسطة على فهم مخاطر الفساد المرتبطة ببيئة عملها وتحديد مواطن الضعف الداخلية حتى يتسنى لها مكافحة الفساد بفعالية من خلال تخصيص الموارد والتركيز على مواطن الضعف الأكثر عرضة للفساد.

✓ طُورت هذه الأداة في إطار مشروع "تعزيز قدرات القطاع الخاص في مجال مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة بالدول العربية" الممول من قبل مبادرة سيمنز للنزاهة.



أداة تقييم مخاطر الفساد

✓ وتستخدم في جمهورية مصر العربية،
وجمهورية العراق، والمملكة
المغربية، ودولة ليبيا، وجمهورية
السودان، والإمارات العربية المتحدة،
ومن المتوقع أن تستخدم في دول
أخرى في منطقة الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا.

